



# التطورات الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م

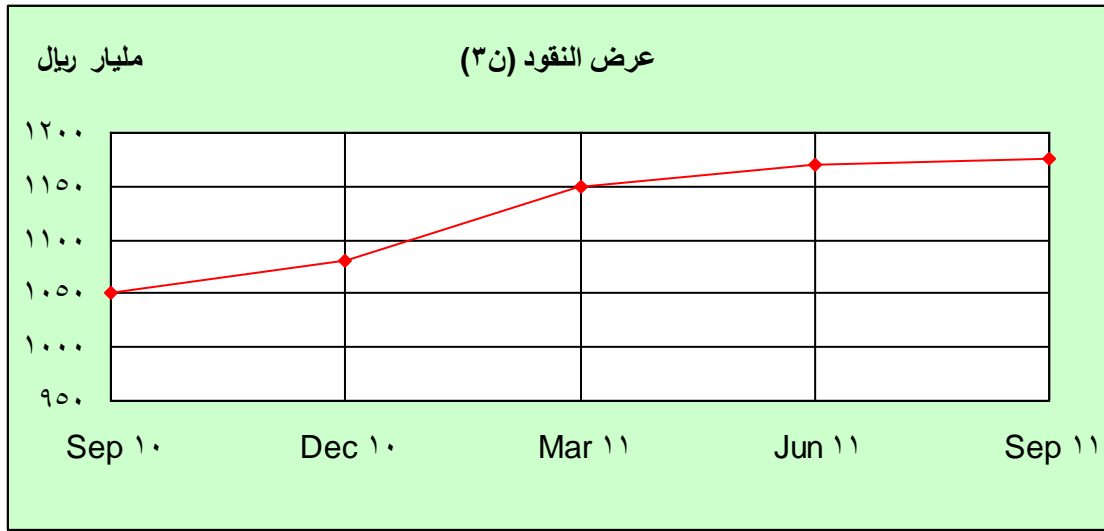
إعداد  
الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء  
نو الحجة ١٤٣٢هـ / نوفمبر ٢٠١١م

## المحتويات

٣	أولاً: التطورات النقدية
٤	ثانياً: السياسة النقدية
٤	ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي
٤	٣-١ الودائع المصرفية
٦	٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية
٨	٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩	٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
٩	٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
١٠	رابعاً: تطورات التقنية المصرفية
١١	خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية
١٢	سادساً: صناديق الاستثمار
١٢	سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١١م
١٣	ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١١م -

## أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م ارتفاعاً نسبته ٠,٤ في المئة (٤,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١١٧٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٢١,٣ مليار ريال) في الربع السابق. بينما سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م نمواً سنوياً بلغت نسبته ١١,٩ في المئة (١٢٤,٩ مليار ريال).



وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث ٢٠١١م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ١,٤ في المئة (٩,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٢٦,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٦١,٨ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة (٣٠,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٢,٩ في المئة (١٣٥,٢ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل ارتفاعاً خلال الربع الثالث ٢٠١١م نسبته ٠,١ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٠١٥,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٨٦,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٣١,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٤,٢ في المئة (١٢٦,٥ مليار ريال).

## ثانياً: السياسة النقدية

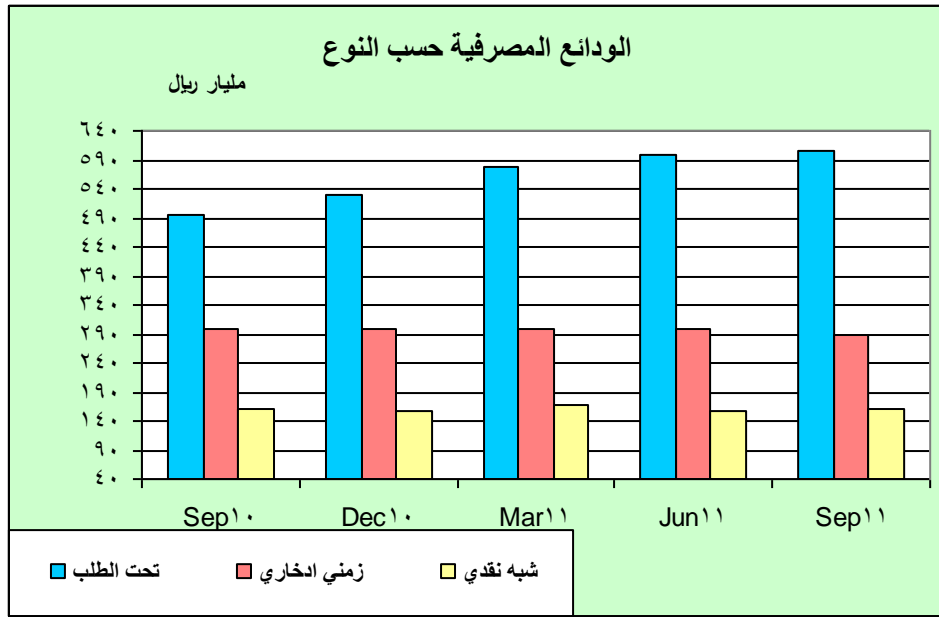
استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتطورات السيولة النقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها. وواصلت المؤسسة جهودها الهادفة لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي في المملكة، وبلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٢٥٣ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م مقابل ٦٥٧ مليون ريال في الربع السابق. وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٥٩٧٨٩ مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٨١٨٦٩ مليون ريال في الربع السابق من العام نفسه.

وانخفضت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) إلى ٠,٦٠ في المئة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م، مقارنة باستقرارها عند ٠,٦٦ في المئة في الربع السابق. وتقلص الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور لصالح الريال عند ٢٣ نقطة أساس في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م بعدما كان عند ٤٥ نقطة أساس. وبالنسبة لسعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي ٣,٧٥ في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م.

## ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

### ١-٣ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م ارتفاعاً نسبته ٠,١ في المئة (٠,٩٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٠٥٥,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (١٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٠,٤ في المئة (٩٩,٦ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م ما نسبته ٨٩,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٩٠,٠ في المئة في نهاية الربع السابق.



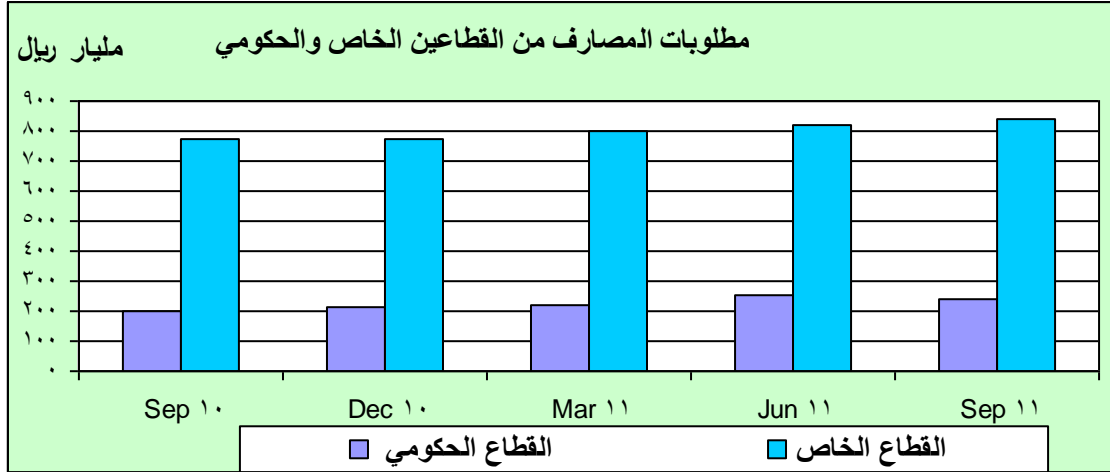
وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ١,٠ في المئة (٥,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ٦٠٥,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٢٠,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٢,٩ في المئة (٨,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٨٩,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. أما الودائع الأخرى شبه النقدية فقد ارتفعت بنسبة ٢,٤ في المئة (٣,٨ مليار ريال) لتبلغ ١٥٩,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٦,١ في المئة (٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٢,٢ في المئة (١٠٩,٩ مليار ريال)، بينما حققت الودائع الزمنية والادخارية انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٩ في المئة (٨,٦ مليار ريال) والودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١,٦ مليار ريال).

### ٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م بنسبة ٠,٨ في المئة (٨,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٠٧٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة (٥٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م بلغت نسبته ١٠,٧ في المئة (١٠٤,٥ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والحكومي ١٠٢,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠١,٥ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٢,٦ في المئة (٢١,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٤٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٢١,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م بلغت نسبته ٨,٨ في المئة (٦٧,٧ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م نحو ٧٩,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٧,٧ في المئة في نهاية الربع السابق.

وانخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٥,٠ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣٧,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٤ في المئة (٣١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٨,٣ في المئة (٣٦,٩ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع الحكومي وشبه الحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث ٢٠١١م حوالي ٢٢,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٣,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.



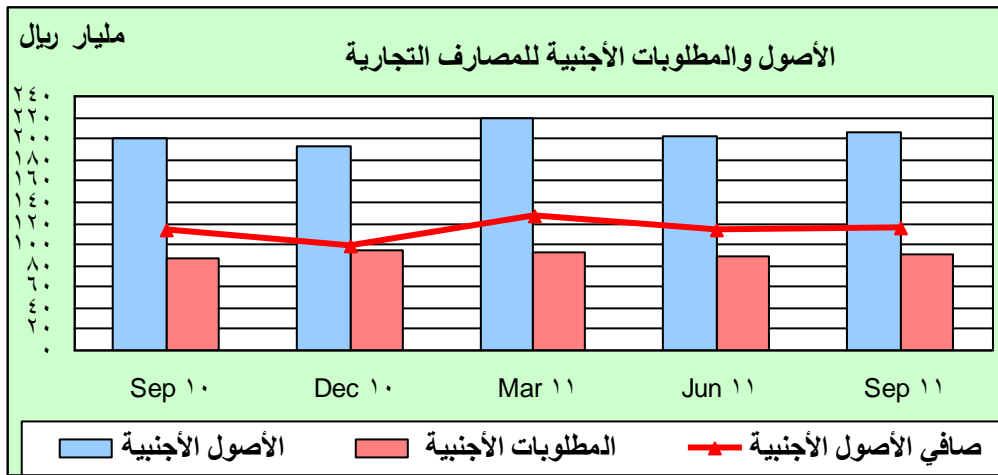
وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الثالث ٢٠١١م مقارنة بالربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٣,٩ في المئة (١٨,١ مليار ريال) ليبلغ ٤٨٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاعه بنسبة ١,٨ في المئة (٨,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣٣,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٢,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ٢,٤ في المئة (٥,١ مليار ريال) ليبلغ ٢١٩,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (١٠,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م بنسبة ٢,٩ في المئة (٢٣,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٨٣٧,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (٢٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٢ في المئة (٦٣,٤ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث ٢٠١١م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة بنسبة ١,٧ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٠,٣ في المئة (٥,١ مليار ريال)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣,٣ في المئة (٣,٤ مليار ريال)، وقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٨,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، وقطاع المياه والكهرباء والخدمات الصحية بنسبة ٧,٩ في المئة (١,٦ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٧,١ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، والقطاعات الأخرى بنسبة ٥,٦ في المئة (١٦,٥ مليار). وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الثالث ٢٠١١م لقطاع

الخدمات بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,١ مليار ريال)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١١,٣ في المئة (٥,٧ مليار ريال)، وقطاع التمويل بنسبة ١٧,٤ في المئة (٣,٠ مليار ريال، فيما استقر قطاع الزراعة وصيد الأسماك عند ١٠,١ مليار ريال دون تغيير .

### ٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة (٣,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٠٥,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٨ في المئة (١٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ٢,١ في المئة (٤,١ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١٣,٦ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٣,٤ في المئة في نهاية الربع السابق.



وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٠,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة (٢,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي المطلوبات الأجنبية بنسبة ٣,٧ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٣,٦ في المئة من إجمالي المطلوبات للمصارف التجارية مقارنة بنسبة ٣,٢ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية

بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ١,٨ في المئة (٢,٠ مليار ريال) ليبلغ ١١٤,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض بلغ ١٤,٢ مليار ريال خلال الربع السابق.

### ٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م بنسبة ١,٧ في المئة (٣,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٩١,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض بنسبة ١,٤ في المئة في الربع السابق البالغ ١٩٤,٤ مليار ريال. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م حوالي ١٨,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١٨,٤ في المئة للربع السابق، وارتفع معدل النمو السنوي في الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٥,٦ في المئة (١٠,٢ مليار ريال).

وبلغت أرباح المصارف التجارية خلال الربع الثالث ٢٠١١م حوالي ٧,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٨,١ مليار ريال خلال الربع السابق أي بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وحققت معدل ارتفاع سنوي بلغت نسبته ٣٥,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال).

وخلال الربع الثالث ٢٠١١م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٦٣٣ فرعاً وبنسبة نمو بلغت ٠,٨ في المئة (١٣ فرعاً) مقارنةً بعدد ١٦٢٠ فرعاً في نهاية الربع السابق.

### ٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م حوالي ١٥٠٧,٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٠,١ في المئة (١,٢ مليار ريال) ، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٢٥,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق إجمالي الموجودات والمطلوبات بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٦ في المئة (١٣١,٧ مليار ريال).

## رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

تبين الإحصائيات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الثالث من عام ٢٠١١م بلغ ١١٥٤٠,٦ مليار ريال (أي ٣٠٧٧,٥ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال إرسال ١,٢ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٠,٠ مليون حوالة عبر نظام "سريع". وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ١١٢٦٢,٧ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٢٧٢,٣ مليار ريال\*. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ٨١٤,٣ مليار ريال أي بارتفاع نسبته ٢٠,٧ في المئة عن الربع المقابل من العام السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٠٧٢٠,٤ مليار ريال.

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م ما يقارب ٣١٠,٣ مليون عملية بمبلغ قدره ١٤٨,٥ مليار ريال شملت عمليات البنوك وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثالث ٢٠١١م نحو ٤٨,٩ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٢٥,٨ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١١٥١٧ جهازاً بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م، وقارب عدد البطاقات المصدرة من البنوك المحلية حوالي ١٣,٦ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١م أكثر من ٨٦,٩ ألف جهاز.

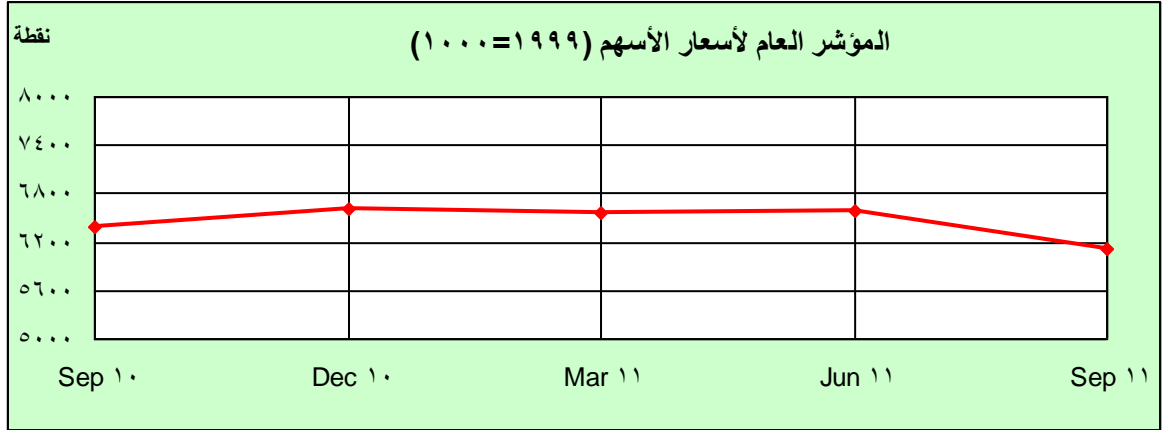
وبالنسبة لإحصائيات المقاصة للربع الثالث ٢٠١١م فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٦ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٧٣,٢ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٤ مليون شيك خلال تلك الفترة بقيمة إجمالية بلغت ١٢٧,٥ مليار ريال فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ٢١٢,٧ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٤٥,٦ مليار ريال.

\* تشمل مجموع مدفوعات العملاء وما بين المصارف

### خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم خلال الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٧,١ في المئة ليبلغ ٦١١٢,٤ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة في الربع السابق، في حين حقق انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٤,٤ في المئة. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٤٧,٥ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٩ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٣,٨ في المئة في الربع السابق، في حين ارتفع معدل النمو السنوي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة ٢٦,٩ في المئة. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١١م بنسبة ٤٠,٢ في المئة لتبلغ نحو ١٩٣,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,١ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي بنسبة ٤٥,٢ في المئة.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٧,١ في المئة لتبلغ ١٢١٤ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي انخفضت فيه بنسبة ٠,٥ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٣,٨ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث ٢٠١١م انخفاضاً نسبته ٣٦,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٤,٦ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ٣١,٨ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي عدد الصفقات المنفذة بنسبة ١٦,٥ في المئة.



### سادساً: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ٣,٨ في المئة (٣,٤ مليار ريال) ليلبلغ ٨٥,٥ مليار ريال، مقارنة باستقراره عند ٨٨,٩ مليار في الربع السابق. وانخفض معدل النمو السنوي بنسبة ١٣,٠ في المئة (١٢,٨ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية بنسبة ٢,٥ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع الثالث ٢٠١١م ليلبلغ ٦٧,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً في معدل النمو السنوي بلغت نسبته ١٤,١ في المئة (١١,١ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته ٨,٥ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع الثالث ٢٠١١م لتبلغ ١٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق. بينما سجلت معدل انخفاض سنوي نسبته ٨,٨ في المئة (١,٧ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث ٢٠١١م بنسبة ١,٧ في المئة (٥٢٣٠ مشترك) ليلبلغ ٣٠٠,١ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٧٣٩٣ مشترك) في الربع السابق. وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٤ في المئة (٣١٢٤٧ مشترك). أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفض بنسبة ١,٦ في المئة (٤ صناديق) ليلبلغ ٢٣٩ صندوقاً في الربع الثالث ٢٠١١م. مقارنة باستقراره عند ٢٤٣ صندوقاً في الربع السابق.

**سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١١م**

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٨٨٣٦/BCS/١٨١٩٣ وتاريخ ٢٠١١/٧/٣م الموافق ١٤٣٢/٨/٢هـ المتعلق بمسودة مشروع قواعد اختبارات الضغط.
- صدور تعميم المؤسسة رقم BCS/١٩١٢٠ وتاريخ ٢٠١١/٧/١٦م الموافق ١٤٣٢/٨/١٥هـ بشأن وثائق لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٤٤١٤٨/BCS/٢٠٧٢٧ وتاريخ ٢٠١١/٨/٢م الموافق ١٤٣٢/٩/٢هـ بشأن إصدارات الوثائق الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي حول الإجراءات اللازمة لمعالجة جاهزية المؤسسات المالية الهامة.
- كذلك البدء بالتشغيل التجريبي لفرع بنك ( ستيت بنك أوف إنديا ) وذلك يوم السبت ٢٠١١/٧/١٦م الموافق ١٤٣٢/٨/١٥هـ.

**ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١١م**

الموافقة على رفع القرض الصناعي إلى ٧٥ في المئة في المناطق أو المدن الأقل نمواً ويكون قرض صندوق التنمية الصناعية السعودي بما لا يزيد على ٥٠ في المئة من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره. وتكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على خمس عشرة سنة وللصندوق زيادة هذه المدة إلى عشرين سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً.